

**تقارير وزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان في
العالم
2007**

قطـر

إصدار مكتب الديمقراطية، حقوق الإنسان والعمل
وزارة الخارجية الأمريكية
11 مارس، 2008



سفارة الولايات المتحدة الأمريكية
الدوحة - قطر

قطر إمارة ذات حكم وراثي تحكمها عائلة آل ثاني برئاسة الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. يبلغ عدد سكان قطر نحو تسعين ألف نسمة، منهم حوالي مائتي ألف مواطن. يمارس الأمير سلطة تنفيذية كاملة. ويفصل دستور عام ألفين وخمسة على أن الحكم في الإمارة وراثي وينحصر في سلالة الأمير الحالي من الذكور. الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ويشير الأمير القوانين من خلال إصدار المراسيم، بعد إجرائه مشاورات مع أعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم 35 عضواً. ويساعد مجلس الشورى للأمير في صياغة سياسة الدولة. انتخب المواطنين في الأول من نيسان / أبريل أعضاء المجلس البلدي المركزي الاستشاري وعددهم 29. ولم تكشف عملية المراقبة التي أجرتها لجنة الوطنية لحقوق الإنسان المعينة من قبل الحكومة وكذلك المراقبة غير الرسمية من قبل البعثات الدبلوماسية عن وجود مخالفات واضحة. يحظر القانون تشكيل الأحزاب السياسية. وتسيطر السلطات المدنية بصورة عامة على قوات الأمن بشكل فعال.

افتقر المواطنون إلى حق تغيير حكومتهم بشكل سلمي. وقد كانت هناك عقوبات قضائية وبدنية، واعتقالات عشوائية ومطولة في مراكز مكتظة وقاسية. واستمرت الحكومة في تقيد الحريات المدنية مثل حرية التعبير (بما في ذلك استخدام شبكة الانترنت) وحرية الصحافة وحرية التجمع وحرية إنشاء الجمعيات والانتماب إليها. وكانت هناك بعض القيود على الحرية الدينية. كما كانت هناك بعض القيود المفروضة على السفر إلى الخارج، إضافة إلى الترحيل التعسفي لبعض الأشخاص، أحياناً بعد فترة احتجاز امتدت عدة سنوات. كما أن الاتجار في البشر وخاصة في قطاع العمل وخدم المنازل يعتبر مشكلة. وحد التمييز القضائي والثقافي ضد النساء من مشاركتهن الكاملة في المجتمع. كما أن عدم تحديد الوضع القانوني "للبدون" (الذين لا يملكون جنسية أي بلد ويعيشون في قطر منذ مدة طويلة) أدى إلى تمييز ضدهم. حقوق العمال مقيدة بشكل كبير خاصة بالنسبة للعمال الأجانب وخدم المنازل.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1: احترام كرامة الإنسان، بما في ذلك عدم إخضاعه لأي مما يلي:

أ. حرمانه من الحياة على نحو تعسفي أو غير قانوني

لم ترد أي تقارير بأن الحكومة أو أحد ممثليها ارتكب عمليات قتل تعسفية أو غير قانونية.

ب. الاختفاء

لم ترد أي تقارير عن اختفاء أشخاص لأسباب سياسية.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون مثل تلك الممارسات. وبينما كانت هناك ادعاءات بأن محقق الشرطةأساؤوا، بشكل منظم، معاملة المشتبه فيهم أثناء التحقيق معهم لانتزاع اعترافات منهم، لم يتم التحقيق في أي قضية تتعلق بذلك خلال العام. وكان توثيق عمليات الإيذاء محدوداً للغاية، ويعود ذلك جزئياً إلى تردد الضحايا المزعومين في الإعلان عن تعذيبهم أو إيذائهم.

شك تقرير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في تموز / يوليو 2006 في تطبيق الدولة الكامل للالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، مشيراً إلى عدم وجود تعريف شامل للتعذيب في القانون القطري، وانعدام تدريب وتنقيف القائمين على تطبيق القانون والعاملين في المجال الطبي والموظفين الحكوميين حول حظر التعذيب.

وقد ادعى وافد يحمل الجنسية الهندية أثناء سير محاكمته في كانون الأول / ديسمبر 2006 بتهمة إقامة علاقات غير مشروعة بين السلطات تعمدت حرق يديه وساقيه بالسجائر خلال عملية استجوابه لانتزاع اعتراف منه. إلا أن المحكمة ردت الادعاء ورفضت قبوله لأنعدام الأدلة الطبية.

نفذت الحكومة العقوبات الجسدية (الجلد) وفقاً لتفسيرها لما نصت عليه الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بشرب الخمر. وفي إحدى الحالات، قضت المحكمة في 18 نيسان / إبريل بجلد وافد عربي أربعين جلدة، بسبب اعترافه بقيادة السيارة وهو سكران. ووفقاً لمحامين محليين، فإن القانون الخاص باستهلاك الكحول لا يطبق بشكل عادل، إذ إنه لا يفرض وجود نسبة معينة من الكحول في الدم لتوجيه التهم. ورغم أن القانون يسمح بالرجم وبتر الأطراف إلا أنه لا توجد حالات طبقت عليها مثل تلك العقوبة. كما أن العقوبات لم تطبق علينا.

أوضاع السجون ومرافق الاعتقال

جاء في تقرير صادر عام ألفين وخمسة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تمولها الحكومة، أنه ورغم جهود تحسين الأوضاع في السجون، ظلت ظروف مراكز الاعتقال والاحتجاز قاصرة فيما يتعلق بإقرار الإفراج المشروط والإفراج لأسباب طيبة ومن حيث الازدحام ونوعية الغذاء. لم تكن هناك زيارات للسجون ومرافق الاحتجاز من قبل منظمات مراقبة حقوق الإنسان المستقلة. وعلى الرغم من التأخير في أحياناً كثيرة في إبلاغ المعنيين، إلا أنه سُمح للمسؤولين في الفصلويات بزيارة المحتجزين. ولم تتم الموافقة على طلبات إضافية من ممثلي البعثات الدبلوماسية لزيارة مركز حجز الإبعاد والسجن المركزي وسجن أمن الدولة ومرافق الاحتجاز التابعة للشرطة. وقادت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بثماني زيارات على الأقل إلى السجون ومرافق الاعتقال خلال العام، إلا أنها لم تطلب زيارة سجن أمن الدولة.

احتجز مركز الاحتجاز التابع لشرطة العاصمة عدداً كبيراً من الموقوفين في زنزانات خالية من الأسرة، حيث يوضع الفراش على الأرض. ويُحتجز الموقوفون من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في أماكن منفصلة عن مكان احتجاز الأجانب وفي ظروف احتجاز أفضل. يُستخدم سجن أمن الدولة لاحتجاز العدائيين بارتكاب جرائم أمنية. الظروف في سجن أمن الدولة أفضل بشكل عام من ظروف السجن المركزي. وقد تم احتجاز بعض المدعين من الرجال والنساء الذين ينتظرون محاكمات مدنية أو جنائية في مركز حجز الإبعاد مع الذين يُراد بإعادتهم. كما تم احتجاز بعض الرجال والنساء بصفتهم مدعى عليهم مع المجرمين في السجن المركزي بسبب ازدحام مركز الاحتجاز التابع لشرطة العاصمة.

يحظر الدستور الاعتقال والاحتجاز التعسفي، إلا أن هذه الحقوق تم تقييدها في الواقع. وتم توقيف الآلاف من غير المواطنين واحتجازهم في مركز حجز الإبعاد دون توجيه لهم لهم أو وجود مبرر قانوني لاحتجازهم تمهدًا لإبعادهم. واحتجز بعضهم لأكثر من ثلاثة سنوات. ورغم أنه يمكن اعتقال أشخاص في سجن أمن الدولة لفترات غير محددة بناءً على قانون حماية المجتمع للعام 2002 وقانون مكافحة الإرهاب للعام 2004، إلا أن التقارير لم تجد بوجود مثل تلك الحالات خلال العام. كان هناك عدد غير معروف من حالات لأشخاص تم اعتقالهم حوالي ثلاثة أيام دون توجيه لهم إليهم وفقاً لقانون أمن الدولة للعام 2003. ويقر هذا القانون، استثناءً لقانون الجنایات، اعتقال الشخص المتهم بإحدى الجرائم التي تقع ضمن اختصاص جهاز أمن الدولة، مدة تصل إلى ثلاثة أيام قبل إحالته إلى مكتب المدعي العام.

دور الشرطة وجهاز الأمن

تسير السلطات المدنية بشكل فعال على قوات أمن الدولة وقوات الأمن الداخلي والشرطة وخفر السواحل وحرس الحدود وإدارة المطافئ وإدارة الجوازات والهجرة والجنسية. ولدى الحكومة آليات للتحقيق في قضايا سوء استخدام السلطة والفساد وتعاقب عليها. وفي حين وُجدت ادعاءات بأن محقق الشرطة يلجأون بصورة منتظمة إلى سوء المعاملة خلال عملية الاستجواب، إلا أنه لم يتم التحقيق في أية قضية تتعلق بذلك خلال العام، مما أدى إلى شيوخ جو من الحصانة لمرتكبي ذلك.

الاعتقال والحبس

يفرض القانون توقيف الأشخاص بشكل علني بموجب مذكرة أو تفويض رسمي مبني على دليل كافٍ وصادر عن سلطة قضائية مخولة، على أن يوجه الاتهام إلى المشتبه بهم خلال 24 ساعة من اعتقالهم ويتم مثولهم أمام المحكمة. ويسمح القانون في بعض الحالات الاستثنائية بحبس المشتبه بهم دون توجيه أية اتهامات لمدة تصل إلى سنتين (الحبس مدة ستة أشهر مع جواز التجديد)، كما يسمح بفترة اعتقال تصل إلى ستة أشهر بدون توجيه لهم لأشخاص لغایات التحقيق. ويمكن تمديد هذه الفترة إلى أجل غير مسمى بأمر خاص من المحكمة.

في القضايا العادلة، يمكن أن يأمر القاضي بالإفراج عن المشتبه به، أو استمرار حبسه إلى حين المحاكمة أو اعتقاله تحفظياً في التوقيف الاحتياطي لحين استكمال التحقيق أو الإفراج عنه بكفالة. ويمكن للقضاة أيضًا تمديد فترة الحجز قبل المحاكمة مدة شهر واحد كل مرة لإفساح المجال أمام السلطات لإجراء تحقيقاتها. ويحق للمتهم أن يوكل محاميًّا ينوب عنه في جميع مراحل المحاكمة، كما يُسمح له بالاتصال بأفراد عائلته إذا لم يكن متهمًا بقضية أمنية. توجد أحكام تتعلق بتوكيل الدولة لمحامين للدفاع عن المعوزين المتهمين في قضايا جنائية. وقد سمح بشكل عام للمشتبه بهم في قضايا أمنية بتوكيل محام إلا أنه تم تأخير اتصالهم بأفراد عائلاتهم. وأفادت تقارير هذا العام بوضع الحكومة بعض الأشخاص في السجن الانفرادي ومنعهم من الاتصال بأي كان في سجن أمن الدولة.

يوفّر قانون حماية المجتمع رقم 17 لسنة 2002 استثناءً رسمياً من حظر الاعتقال والاحتجاز الاحتياطي وقانون أصول المحاكمات الجزائية. ورغم السماح للمعتقلين بلانتاجة محامين، إلا أنه بموجب هذا القانون لا توجه لهم جنائية للمعتقل وبذلك فلا وجود لتهمة ليتم دفعها.

يمكن لمحامي الدفاع أن يقوم فقط بتقديم التماس إلى رئيس الوزراء طالباً إعادة النظر في القضية. لا يمكن استئناف الأحكام الصادرة بموجب هذا القانون في المحاكم. يخول القانون وزير الداخلية احتجاز من يشتبه بارتكابهم جرائم تتعلق بالأمن الوطني أو الشرف أو الوقاحة بموجب توصية من مدير الأمن العام. ويمكن أن تتراوح فترة الاحتجاز بناء على هذا القانون بين أسبوعين وستة أشهر ويمكن تمديدها لتصل إلى سنتين إذا ما ارتأى المسؤولون في وزارة الداخلية ذلك. يسمح القانون عادةً بتوقيف المتهم لفترة تصل إلى ستة أشهر دون توجيه أي اتهامات، كما يسمح بالاحتجاز لأجل غير محدود بأمر من المحكمة. إلا أن حق الاحتجاز لأجل غير محدود لم يتم استخدامه. يقضى رئيس الوزراء في الشكاوى المتعلقة بمثل هذا الاحتجاز. وكانت هناك حالة واحدة على الأقل تتعلق باحتجاز مواطن في عام 2006 لأكثر من عام بموجب هذا القانون، إلا أن السلطات أفرجت عن الشخص المعنى خلال العام.

احتجت منظمة العفو الدولية في أيار/مايو 2006 بأن السلطات احتجزت 18 شخصاً في العام 2005 بناء على قانون حماية المجتمع (القانون رقم 17 لسنة 2002) وقانون مكافحة الإرهاب (القانون رقم 3 لسنة 2004)، وقد أطاحت السلطات سراحهم خلال العام؛ وتم ترحيل جميع الوافدين. وبرأت المحكمة وافداً كان قد احتجز قبل ذلك منذ عام 2006 وفق هذه القوانين وتم إبعاده في وقت لاحق.

العفو العام

حسب التقليد المتباع بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، أصدر الأمير في تشرين الثاني/نوفمبر عفواً عاماً عن 85 سجيناً، كما أصدر عفواً عن 56 سجيناً آخر بمناسبة "اليوم العالمي لحقوق الإنسان".

هـ. حرمان المحتجزين من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص الدستور على وجود نظام قضائي مستقل، إلا أنه لم يكن كذلك في الواقع، إذ أن الأمير يقوم بتعيين جميع القضاة. ومع ذلك، لم تند أي تقارير تنفيذ بوجود تدخل سياسي أو حكومي في عمل المحاكم. وكان حوالي 25% من القضاة من غير القطريين يقيمون في البلد بموجب تصراريج إقامة تمنحها لهم السلطات المدنية. ويعين الأمير جميع القضاة بناء على توصية المجلس الأعلى للقضاء.

يقضي القانون بوجود سلم قضائي من ثلاثة درجات: المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف ومحكمة التمييز. وتضم المحكمة الابتدائية المحاكم العدلية (المدنية والجنائية والتجارية) والمحاكم الشرعية (الخاصة بالأحوال الشخصية). وتنتظر محكمة الاستئناف (محكمة الاستئناف العدلية ومحكمة الاستئناف الشرعية) في الأحكام التي بنت فيها المحكمة الابتدائية. وتنتظر محكمة التمييز أو القاضي التي تضم دائرين، إدراهماً للنظر في الأحكام الشرعية المستأنفة والأخرى للأحكام المستأنفة من محكمة العدل، في أحكام محكمة الاستئناف من حيث مخالفتها للقانون أو من حيث تفسيرها الخاطئ لمواده. ومحكمة التمييز هي آخر مرحلة التقاضي.

وتم بناء على قوانين جديدة تأسيس محاكم إدارية ودستورية خلال العام. وقد أنشئت المحكمة الدستورية ضمن محكمة التمييز للنظر في الخلافات التي تتعلق بدستورية القوانين والأنظمة واختصاص المحاكم الدنيا.

وقد تم تأسيس محكمة إدارية ذات دائرة واحدة على الأقل ضمن كل مستوى من مستويات التقاضي الثلاثة (البداية، الاستئناف، التمييز). وتضم كل دائرة ثلاثة قضاة وهي الجهة الوحيدة المخولة لحل النزاعات الإدارية ضمن دوائر الدولة.

لا توجد أحكام في القانون حول إنشاء محاكم أمنية. وينظر النظام القضائي القائم في التقاضي من هذا النوع. وينص الدستور على إنشاء محاكم عسكرية فيحصر استخدامها في فترات الأحكام العرفية والنظر في الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات الأمنية من جيش وشرطة، فقط لا غير.

توجد هناك أحكام غير قضائية لتوقيع عقوبات إدارية على عناصر قوات الجيش والشرطة. إلا أنه لم ترد أي تقارير عن اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات خلال العام.

إجراءات التقاضي

ينص القانون على حق جميع المواطنين في الحصول على محاكمة عادلة. وقد طبقت السلطة القضائية عموماً هذا الحق. إلا أن الشريعة الإسلامية لا تمنح النساء حقوقاً متساوية في إجراءات التقاضي.

يحاكم المتهمون سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين بموجب نظام المحاكم الموحد. والمحاكم الشرعية والمدنية الجنائية موحدة ضمن إطار المجلس الأعلى للقضاء الذي ينظم السلطة القضائية. وتعقد المحاكمات أمام هيئة ملفين وتكون علنية يسمح للجمهور بحضورها، ويحق للقاضي الذي يترأس الجلسة إغلاق المحكمة أمام الجمهور إذا رأى أن القضية حساسة. وقرر رئيس المجلس الأعلى للقضاء أنه ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر يمنع الصحفيون ووسائل الإعلام الأخرى من تغطية جلسات المحكمة. وعلى الرغم من عدم تطبيق النص سابقاً إلا أن رئيس المجلس الأعلى للقضاء أشار إلى المادة 187 من القانون رقم 23 لسنة 2004 كأساس لهذا المنع.

يعمل المحامون على تهيئة الأطراف في القضية ويتحدون نيابة عنهم أثناء جلسات المحاكمة. ويزود غير المتحدثين بالعربية بمترجمين فوريين. وللمتهمين الحق في التمثيل القانوني أثناء المحاكمة وخلال الإجراءات التي تسبقها. وتتوفر الدولة بناءً على أحكام قانونية المحامين للمعوزين في القضايا الجنائية. وفي المسائل التي تتعلق بمواضيع دينية، يطبق القضاة من السنة والشيعة تفسيراتهم لمذهبهم فيما يتعلق بقضايا تخص أتباع نفس المذهب. وكان هناك خلال العام عدد كافٍ من القضاة من السنة والشيعة.

يتم البت في القضايا الجنائية عادة خلال خمسة إلى سبعة أشهر من تاريخ توقيف المشتبه بهم. ويحق للمشتبه بهم الحصول على إفراج مقابل كفالة باستثناء الدعاوى المتعلقة بجرائم العنف، إلا أن هذا الحق قليلاً ما يستخدم في الواقع. ويمكن الإفراج عن الأجانب المتهمين بارتكاب جرائم ثانوية إلى كفالتهم من المواطنين القطريين، إلا أنهم يمنعون من مغادرة البلد إلى حين

البيت في القضية. ويحق للمتهمين أن يحضروا جلسات المحكمة وأن يستأنفوا الأحكام. ويحق لمحامي المتهمين الاطلاع على الأدلة التي تملكها الدولة حول القضية لدى رفع الدعوى لدى المحكمة. ويحق للمتهمين التشاور مع محام في موعد مناسب.

يحق للمتهمين مواجهة وسؤال شهود الادعاء ، كما يحق لهم تقديم شهود النفي وتقديم أدلة براءتهم. المتهم بريء حتى تثبت إدانته. إلا أن الواقع هو أن المتهمين بارتكاب جريمة يواصلون تحمل عبء الجريمة التي اتهمتهم بها قوات أمن الدولة، قبل وأثناء وبعد المحاكمة، حتى في حال إصدار المحكمة حكماً ببراءتهم من التهمة. وبالنسبة لغير المواطنين، يتم في جميع الأحوال، ترحيلهم بعد انتهاء المحاكمة. ويحظر على المواطنين الاستمرار في الخدمة في مراكز حسامة أو تولي مراكز حسامة حتى لو قضت المحكمة ببراءتهم.

يقيد القانون الخاص بالقضايا المدنية حق الاستئناف، إذ يتبع على المستأنف أن يودع لدى المحكمة مبلغ 20000 ريال قطري أي ما يعادل (\$5495) إذا كان الحكم صادراً من محكمة الاستئناف، وبلغ 5000 ريال قطري (\$1374) إذا كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية. كما يتبع دفع مبلغ 5000 ريال قطري (\$1374) إضافي للمحكمة عن كل قضية للقيام بإجراءاتها. ويمكن مصادرة تلك المبالغ أو بعضها إذا قررت المحكمة المختصة رفض حق الاستئناف. ويغفل القانون هذه الحقوق لجميع المواطنين.

المحتجزون والمعتقلون السياسيون

حكمت المحكمة بالإعدام على تسعه عشر فرداً من بين 37 أدينوا بالتخريب لانقلاب على الحكم في عام 1996، وحكمت بالسجن المؤبد على 18 الآخرين. وبحلول نهاية العام، كان 29 منهم ما زالوا في السجن. وأفرج عن ثمانية منهم بأمر من الأمير، بينهم أحد أفراد العائلة الحاكمة، كان قد حُكم عليه بالإعدام. ويعتقد أنه تم الإفراج عن الآخرين لأسباب صحية.

إجراءات التقاضي المدني والوسائل الشرعية لرد الحقوق

يسمح القانون والنظام القضائي عادة للأشخاص الذين لديهم مظالم مدنية للالجوء إلى المحاكم لأنصافهم والحصول على تعويض، إلا أن السلطة القضائية ليست حيادية أو مستقلة في الواقع. توفر وسائل مدنية وجنائية لرد المظالم الخاصة بنتهاكات حقوق الإنسان أو الحصول على تعويض عن الضرر، إلا أنه لم ترد أي تقارير عن قضايا من هذا النوع خلال العام. في عام 2006، رفع عامل قضية ضد كفيلي بسبب حرمانه من حرية التقال. ولم تكن نتيجة القضية قد عرفت لدى حلول نهاية العام.

و: التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة لفرد، أو الأسرة أو البيت، أو في المراسلات

يحظر الدستور وقانون الإجراءات الجنائية مثل هذه الافعال، وقد احترمت الحكومة في الواقع هذا الحظر بشكل عام. وقد وفرت الأعراف والسلوك التقليدي الخاص باحترام حرمة المنازل وخصوصية النساء حماية ضد التدخل الاعتباطي لكل من المواطنين وغير المواطنين. يتعين إصدار السلطات القضائية مذكرة تفتيش قبل السماح للشرطة بتفتيش منزل أو مكان عمل، إلا في الحالات التي تتعلق بالأمن الوطني أو الطوارئ. ولم ترد أي تقارير عن مثل هذه الحالات

خلال العام. وكان المعتمد خلال العام أن قوات الشرطة والأمن ترافق المحادثات الهاتفية والرسائل الالكترونية.

يجب على المواطنين الحصول على إذن حكومي للزواج من أجانب ويحق لهم التقدم بطلب إقامة أو جنسية للزوج/ الزوجة. وقد منح مثل هذا الإذن بشكل عام، إلا أنه فرضت على المواطنات قيود تفوق ما فرض على المواطنين. وبموجب القانون، لا يكتسب الأجنبي حق الحصول على الجنسية بزواجه من مواطنة.

القسم 2- احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ- حرية الكلام وحرية الصحافة

ينص الدستور على حرية التعبير والصحافة بما يتساوى مع القانون، إلا أن الحكومة قيدت في الممارسة العملية هذه الحقوق. واصل الصحفيون والناشرون ممارسة رقابة ذاتية بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية لدى تعطيتهم أنباء سياسات الحكومة ومواد تعتبر معادية للإسلام والعائلة الحاكمة والعلاقات مع دول الجوار. وأفادت تقارير بلن السلطات الأمنية توعّدت أشخاصاً ومؤسسات في حال نشرهم مقالات معينة. وقالت إحدى منظمات حقوق الإنسان الإقليمية إن تدخل أصحاب وسائل الإعلام في مضمون المادة الإعلامية كان متقدماً.

ينص قانون المطبوعات والنشر لعام 1979 على عقوبات جنائية وعقوبات بالسجن في حال ارتكاب القبح والذم والتشهير، بما في ذلك إهانة الكرامة، بالإضافة إلى إغلاق المؤسسة الإعلامية التي قامت بالنشر ومصادرة جميع أصولها. وكل القضايا التي تتعلق بالصحافة والإعلام هي من اختصاص المحاكم الجنائية. ووفقاً لتقرير "حرية الصحافة" لعام 2007 الصادر عن مؤسسة بيت الحرية (فريدوم هاوس) حكم على صحفي غير قطري بموجب هذا القانون بالسجن مدة عام واحد لتشوييه سمعة مواطن قطري.

تجنب المواطنين مناقشة القضايا السياسية والدينية الحساسة بشكل علني. ولم يعبر السكان الأجانب، الذين يفوق عددهم عدد المواطنين بكثير، عن رأيهم في المواضيع الحساسة. ولم تحاكم الحكومة أي شخص بسبب تعبيره عن آرائه. وواصلت خلال العام مؤسسة قطر، التي تدعيمها الحكومة، تمويل "حوارات الدوحة"، وهي سلسلة حوارات عامة بين غير المواطنين حول مواضيع تثير الخلاف والجدل الدوليين بتنظيمها هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي).

وبينما لا تملك الدولة أياً من الصحف اليومية، إلا أن أصحابها هم من العائلة الحاكمة أو تربطهم علاقات وثيقة بالمسؤولين الحكوميين. وقد خضعت الصحف والمجلات الأجنبية إلى رقابة لحذف ما يتم الاعتراض عليه من المواضيع الجنسية أو الدينية أو السياسية.

أفاد عدة كتاب قطريين، ممن يكتبون في وسائل إعلام إقليمية ودولية خارج قطر، بأنه تم تعمد منع نشر أعمالهم في الصحف المحلية خلال العام. وفي بعض الحالات، حظرت السلطات نشر جميع أعمال الكاتب؛ بينما حظرت في حالات أخرى نشر مقالات محددة اعتبرت أنها تتقد الحكومة.

مارس مكتب الرقابة في الهيئة العامة القطرية للإذاعة والتلفزيون وموظفو إدارة الجمارك الرقابة على المواد الإعلامية. ولم تود أي تقارير محددة عن فرض الرقابة السياسية على وسائل الإعلام الأجنبية والبرامج الأجنبية، وإن تم فرض رقابة على الأفلام الأجنبية.

تعكس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التي تملكها الدولة وجهات نظر الحكومة. ومع ذلك، ناقش المتصلون مع برنامج إذاعي صباهي شهير مواضيع تتعلق بعدم كفاءة الحكومة وقلة الاستجابة إلى احتياجات المواطنين.

ركزت قناة الجزيرة العربية الفضائية، ومقرها الدوحة، في تغطيتها الإخبارية وتعليقاتها على مواضيع الأنباء الدولية. وادعت كل من قناة الجزيرة والحكومة أن القناة مستقلة ولا تخضع لتأثير الحكومة، ولكنها تافت التمويل من الحكومة وتقادت توجيهه انتقادات لسياسات الحكومة. وقد غطت قناة الجزيرة الأخبار المحلية عندما كانت تتضمن زوايا دولية.

وقد بدأت قناة الجزيرة التي تبث باللغة الإنجليزية، وتتخذ من الدوحة مقراً لها، البث في تشرين الثاني / نوفمبر 2006. وتناولت قناة الجزيرة باللغة الانجليزية بشكل متعمق بعض سياسات الحكومة، وخاصة في ما يتعلق بلممارسات في مجال العمل والعمال. وبثت القناة في آب / أغسطس تحقيقاً وثائقياً بعنوان "دم وعرق ودموع" سلط الضوء على الأمور المتعلقة بالعملة ال慈الية في الخليج مع عدة إشارات إلى دولة قطر. كما بث البرنامج على قناة الجزيرة باللغة العربية.

حرية الإنترنـت

قيدت الحكومة حرية التعبير السلمي عبر الانترنت وراقتبت محتويات الشبكة السياسية والدينية والإباحية من خلال مقدم خدمات وكيل، قام بمراقبة وحجب موقع ورسائل إلكترونية وغرف دردشة من خلال مزود خدمات الانترنت الحكومي الرئيسي (ISP). وعلى سبيل المثال، حُجب موقع صحيفة عرب تايمز وهي صحيفة إلكترونية عربية- أميركية بسبب نشرها في بعض الأحيان مقالات تتقدّم الحكومة فلم تكن متوفرة لمستخدمي الانترنت المحليين. كما تم حجب موقع آخر من بينها موقع boingboing.net وهو موقع تقني يعني أحياناً بالأزياء. وكان بإمكان مستخدم شبكة الانترنت الذي يعتقد أنه تم حجب موقع ما خطأ أن يبلغ عن عنوان هذا الموقع لمراجعة مدى مناسبة محتواه. وقد استجاب مزود خدمات الانترنت ISP في بعض الأحيان وقرر رفع الحجب عن الموقع بعد إجراء تحقيق داخلي. إلا أنه لم تتوفر إحصائيات تتعلق بمثل هذه الحالات.

الحرية الأكاديمية وحرية إقامة المناسبات الثقافية

جرت ممارسة الحريات الأكاديمية وتمت إقامة النشاطات الثقافية تحت قيود تتماشى مع الإطار القانوني العام، إلا أن أساتذة جامعة قطر يفيدون بأنهم غالباً ما يمارسون الرقابة الذاتية.

لم يكن هناك أي تقارير عن فرض الحكومة قيوداً على النشاطات الثقافية.

ب. حرية التجمع سلماً وتكوين الجمعيات والانتساب إليها

حرية التجمع

يكفل القانون هذا الحق إلا أنه ينظم حرية التجمع من خلال النص على ضرورة الحصول على تصريح لعقد التجمعات العامة. ويجب استيفاء عدد من القيود والشروط من أجل الحصول على هذا التصريح، وبينها على سبيل المثال، ضرورة الحصول على موافقة مدير الأمن العام الذي يعتبر قراره نهائياً غير قابل للاستئناف. في الواقع، لا تسمح الحكومة عموماً بتنظيم مظاهرات سياسية. وقد سمحت الحكومة خلال العام بمظاهرة واحدة: في آذار/مارس كانت هناك مظاهرة سلمية نظمها المجلس البلدي المركزي لإظهار الدعم للوحدة العراقية.

حرية تكوين الجمعيات والانتساب إليها

ينص القانون على حق تكوين الجمعيات الخاصة والنقابات المهنية، إلا أن الحكومة قيدت هذا الحق بشدة في الواقع. يحظر القانون تكوين الأحزاب السياسية أو الانضمام إليها. يسمح القانون بمشاركة الأجانب في الجمعيات الخاصة فقط في الحالات التي تعتبر فيها مشاركتهم ضرورية لتسهيل عمل الجمعية. إلا أن هذه المشاركة مشروطة بموافقة رئيس الوزراء على أن لا يتجاوز عددهم نسبة 20% من إجمالي حجم العضوية. كما يفرض القانون شروطاً صارمة على تأسيس وإدارة وعمل هذه الجمعيات والنقابات. وتحظر عليها القيام بأي نشاطات سياسية، ويتعين عليها الحصول على موافقة وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان لتسجيلها، ويمكن لتلك الوزارة رفض تسجيل الجمعية إذا رأت أنها تهدد المصالح العامة للبلد. ويجب على النقابات المهنية دفع رسوم ترخيص قدرها 50000 ريال قطري (\$13736) ورسوم سنوية قدرها 10000 ريال قطري (\$2747). ويطلب القانون إعادة التسجيل بشكل متكرر. مدة صلاحية ترخيص الجمعية ثلاثة سنوات فقط، يتعين على الجمعية بعدها تجديد رخصتها ودفع نفس الرسوم مرة أخرى.

يقيد وجود نموذج واحد لتسجيل الجمعيات المختلفة لا تتطبق متطلباته عليها جميعاً عملية التسجيل. منذ سن هذا القانون عام 2004، تمت الموافقة على طلب خمس عشرة جمعية، وكانت ما زالت هناك، بحلول نهاية العام، أربع وعشرون جمعية أخرى بانتظار البت في طلباتها. وافقت الوزارة خلال السنة على طلب واحد يتعلق بإنشاء منظمة حقوق إنسان غير حكومية تهدف إلى مساعدة الأشخاص المعوقين. ومع انتهاء العام، كانت طلبات تأسيس جمعية للصحافيين وجمعية للمعلمين، تم تقديم الطلبات المتعلقة بهما أول مرة عام 2005 (يجب تقديم الطلبات كل عام) ما زالت معلقة لم يتم البت فيها.

ويمكن لقانون صدر عام 2006 يتعلق بإنشاء مؤسسات خاصة ذات منفعة عامة أن يسمح بمتطلبات أسهل لتأسيس منظمات غير حكومية مستقلة محلية ودولية في البلد. وعلى الرغم من أن النص القانوني المكتوب لم يختبر على أرض الواقع بعد، إلا أنه يسمح بتسجيل منظمات غير حكومية مستقلة بدون العقبات الإدارية والمتطلبات المالية التي نص عليها القانون السابق الذي كان يحكم تأسيس الجمعيات.

تعمل منظمات غير رسمية مثل فرق دعم المجتمع والنادي دون الحاجة إلى تسجيل؛ إلا أنه يحظر عليها المشاركة في نشاطات تعتبر "سياسية".

تحظر القوانين على الجمعيات الارتباط بأى كيانات خارجية.

جــ الحرية الدينية

ينص الدستور على حرية العبادة ويمنع التمييز على أساس ديني ضمن القانون ومتطلبات حماية النظام العام والأخلاق. إلا أن الحكومة واصلت منعها تبشير غير المسلمين لل-Muslimين ووضعت بعض القيود على ممارسة الشعائر الدينية علناً. ولم يتقدم سوى المسيحيين، من بين أتباع الديانات الأخرى غير الإسلام، بطلب استئجار مكان لأداء شعائرهم الدينية بشكل علني، وقد سمح لهم بذلك. إلا أنه يمكن لأتياع الديانات الأخرى ممارسة طقوسهم الدينية بشكل خصوصي دون مضايقات.

دين الدولة هو الإسلام. وقد مارس المسلمون السنة والشيعة شعائرهم الدينية بحرية. نظم المسلمون الشيعة (الذين يشكلون نحو 10% من المواطنين القطريين) شعائرهم الدينية التقليدية ومارسوها داخل المساجد الخاصة بهم لأنهم اختاروا أن لا يمارسوها بشكل علني. سمح للMuslims الشيعة ببناء وتزيين مساجدهم بدون قيود.

ترتبط الحكومة والعائلة الحاكمة ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات والطقوس والشعائر الإسلامية. تشرف وزارة الشؤون الإسلامية القطرية على عمليات تشييد المساجد وشئون رجال الدين والتعليم الديني للبالغين ولمعتنقي الإسلام الجديد. وتشرف وزارة التربية والتعليم على مناهج التعليم الديني في المدارس الحكومية. شارك الأمير في أداء صلاة العيد بمناسبة عيد الفطر والأضحى. كما قام شخصياً بتمويل رحلات الحج للحجاج الفقراء.

عقد خلال الفترة ما بين 7-9 من أيار/مايو المؤتمر الخامس لحوار الأديان في مدينة الدوحة. وقد دعى إليه ممثّلون عن الديانات التوحيدية الثلاث الرئيسيّة في العالم، الإسلام والمسيحية واليهوديّة. وقد وجّهت الدعوّات إلى ممثّلي الكنائس الكاثوليكيّة والأنجليكانيّة والقبطية والأرثوذكسيّة والى مجلس كنائس الشرق الأوسط والى الفاتيكان والى حاخامتات يهود، بالإضافة إلى آخرين. وحضر حاخامتات من الولايات المتحدة ودول أخرى المؤتمّر وشاركوا فيه.

لم يكن هناك أي حظر أو إجراءات ضد طوائف أو ديانات محددة. لا تنشط الطوائف الدينية الأخرى كالهندوس والبوذيين والبهائيين وغيرها بحرية تضاهي حرية الطوائف المسيحية؛ إلا أن هذه الطوائف لم تسع إلى الحصول على اعتراف رسمي من الحكومة بها.

منحت الحكومة وضعًا قانونيًا للكاثوليك والإنجليكان والارثوذكس والأقباط والكثير من الكنائس المسيحية الهندية؛ ويمكن للطوائف الأخرى أن تطلب الاعتراف بها، إلا أن التقارير لم تجد بتقديم أي منها بطلب ذلك. سمحت الحكومة للطوائف المعترف بها بفتح حسابات بنكية وكفالات رجال الدين وطلب تأشيرات الدخول بهم. استمر العمل في بناء ست كنائس على قطعة أرض كبيرة تم استئجارها من الحكومة. لا توجد تقارير حول تقديم طلبات جديدة.

أقيمت الطقوس الدينية دون الحاجة إلى تصريح مسبق من الحكومة، إلا أنه طلب من الطوائف عدم الإعلان عن تلك الصلوات مسبقاً أو استخدام رموز دينية واضحة علنا مثل نصب الصليب خارج مبني الطائفة.

يعتبر التحول من الإسلام إلى ديانة أخرى ردة عن الدين وهي جريمة تستحق الإعدام ، إلا أنه لم تسجل، منذ نيل الدولة استقلالها في عام 1971، أي حالة إعدام أو عقوبة أخرى نتيجة لمثل هذا التحول.

المسلمون الشيعة ممثّلون بشكل جيد في الخدمة المدنية وبين أصحاب مؤسسات الأعمال. لا توجد أحزاب سياسية في قطر.

ينص القانون الجنائي على أنه يمكن الحكم على الأشخاص الذين يضططون وهم يبشرون، باسم منظمة أو جمعية أو مؤسسة، بأي دين غير الدين الإسلامي بالسجن مدة تصل إلى عشرة أعوام. والتبشير نيابة عن شخص بديانة غير الإسلام يمكن أن يؤدي إلى السجن مدة تصل إلى خمسة أعوام. ويمكن سجن الأشخاص الذين يملكون مواد مكتوبة أو مسجلة أو مواد تروج لنشاطات تبشيرية أو تدعيمها مدة تصل إلى سنتين.

وعلى الرغم من أنه يطلب من الشخص ذكر دينه عند التقديم بطلب جواز سفر أو غير ذلك من وثائق إثبات الهوية، إلا أنه لا يتم ذكر الانتماء الديني في الأوراق الثبوتية الصادرة.

كان تعليم الدين الإسلامي إجباريًّا في المدارس الحكومية. وعلى الرغم من عدم وجود قيود على غير المسلمين الذين يغبون في توفير دروس دينية خاصة لأولادهم، إلا أن معظم الأطفال الأجانب يتعلمون في مدارس علمانية خاصة. ولم تكن هناك أي مدارس خاصة تابعة لمؤسسات دينية.

نظمت الحكومة عملية نشر واستيراد وتوزيع الكتب الدينية غير الإسلامية. وسمح للأفراد باستيراد العهدين القديم والجديد من الكتاب المقدس وبعض المواد الدينية الأخرى للاستخدام الشخصي أو لاستخدام أتباع الطائفة. راقب موظفو الدولة المطبوعات الإسلامية فقط ونسخ القرآن الكريم. كانت المواد الدينية التي تستخدم في عيد الميلاد وعيد الفصح متوفرة في المحال التجارية. إلا أن الكتاب المقدس لم يكن متوفراً في المكتبات المحلية لا باللغة العربية ولا باللغة الإنجليزية.

التعسف المجتمعي والتمييز

لا توجد جالية يهودية محلية، والعدد القليل من اليهود الموجودين في البلد هم من الأجانب ولا توجد قيود على تحركاتهم أو عملهم داخل الدولة. إلا أنه حدث أحياناً، كردة فعل على أحداث وتطورات سياسية في المنطقة، أن نشرت بعض الصحف القطرية الخاصة الصادرة باللغة العربية رسومات كاريكاتورية كريهة تهين اليهود والرموز اليهودية وافتتاحيات تشبه القادة الإسرائيليين وإسرائيل بهتلر والنازيين. وقد حدث هذا في المقام الأول في صحف الوطن والشرق والعرب والرأية اليومية ولم يكن هناك رد فعل حكومي تجاهها. ولا تقوم الحكومة، بشكل رسمي، بجمع أو نشر بيانات إحصائية عن انتمامات السكان الدينية.

"للاطلاع على المزيد من التفاصيل، أنظر "تقرير عام 2007 عن الحرية الدينية في العالم".

د - حرية التقل داخـل الـبلـاد، النـازـحـون الدـاخـلـيون، حـمـاـيـة الـلاـجـئـين وـالـذـين لا يـمـلـكـون جـنـسـيـة

ينص الدستور على هذه الحقوق، وتحترم الحكومة بشكل عام هذه الحقوق على أرض الواقع، مع بعض الاستثناءات الملحوظة. لم تكن هناك أي قيود على السفر الداخلي باستثناء المناطق المحيطة بالموقع العسكري ومنشآت البترول والمنشآت الصناعية الحساسة. وقد منعت الحكومة، بناء على قانون حماية أمن الدولة لسنة 2003، بعض المواطنين من السفر إلى الخارج. وبشكل عام، تحتاج المرأة التي لم تبلغ الثلاثين بعد إلى تصريح سفر من ولی أمرها الرجل، بينما لا تحتاج المرأة فوق سن 30 إلى تصريح لكي تتسافر. يستطيع الرجال من النساء والأطفال الذين هم تحت ولايتهم من مغادرة البلد وذلك عن طريق تسجيل أسمائهم لدى سلطات الهجرة والجوازات الموجودة على الحدود. إلا أنه لم تكن هناك أي تقارير عن حدوث ذلك خلال العام.

يمـنـعـ الدـسـتـورـ النـفـيـ القـسـريـ لـلـمـوـاـطـنـيـنـ سـوـاءـ دـاخـلـيـاـ أـمـ خـارـجـيـاـ، وـقـدـ اـحـتـرـمـتـ الـحـكـوـمـةـ فـيـ الـوـاقـعـ هـذـاـ المـنـعـ.

في شباط/فبراير 2006، أصدر الأمير أوامر البدء في إجراءات إعادة الجنسية لحوالي ستة آلاف شخص من قبيلة آل مرة من سحبـتـ الحكومةـ جـنـسـيـاتـهـمـ خـلـالـ الـفـتـرـةـ مـنـ تـشـرـىـنـ الـأـوـلـ/ـأـكتـوـبـرـ 2004ـ وـحتـىـ حـزـيرـانـ/ـيـوـنـيـوـ 2005ـ. تـمـ مـرـاجـعـةـ كـلـ حـالـةـ عـلـىـ حـدـدـ وـبـنـهـاـيـةـ الـعـامـ،ـ كـانـتـ جـنـسـيـةـ قـدـ أـعـيـدـتـ إـلـىـ جـمـيـعـ الـذـينـ سـُـحـبـتـ مـنـهـمـ تـقـرـيـباـ،ـ فـيـمـاـ عـدـاـ 150ـ 200ـ شـخـصـ.

ينـصـ الدـسـتـورـ عـلـىـ حـقـ الـمـوـاـطـنـيـنـ الـذـينـ غـادـرـوـاـ الـبـلـدـ فـيـ العـوـدـةـ إـلـيـهـ.ـ مـنـحـتـ الـأـجـنبـيـاتـ الـمـتـزـوـجـاتـ مـنـ مـوـاـطـنـيـنـ تـصـارـيـخـ إـقـامـةـ فـيـ الـبـلـدـ كـمـاـ كـانـ بـإـمـكـانـهـنـ التـقـدـمـ بـطـلـبـ الـجـنـسـيـةـ الـقـطـرـيـةـ،ـ إـلـاـ أـنـهـ كـانـ يـشـرـطـ عـلـيـهـنـ التـخـلـيـ عـنـ جـنـسـيـاتـهـنـ الـأـجـنبـيـةـ.

قيـدـتـ حـرـيـةـ تـقـلـ العـمـالـ الـوـافـدـيـنـ بـشـكـلـ كـبـيرـ.ـ وـصـادـرـ الـمـوـاطـنـوـنـ الـكـفـلـاءـ،ـ فـيـ الـكـثـيرـ مـنـ الـأـحـيـانـ،ـ جـوـازـاتـ سـفـرـ الـعـمـالـ الـوـافـدـيـنـ الـذـينـ يـعـلـمـونـ لـدـيـهـمـ.ـ إـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ،ـ مـنـعـ الـعـمـالـ الـوـافـدـوـنـ مـنـ السـفـرـ إـلـىـ الـخـارـجـ مـنـ دونـ موـافـقـةـ كـفـيلـهـمـ وـحـصـولـهـمـ عـلـىـ تـأشـيـرـةـ مـغـادـرـةـ.

حـمـاـيـةـ الـلـاجـئـيـنـ

يـحـظـرـ الدـسـتـورـ إـعادـةـ الـلـاجـئـيـنـ السـيـاسـيـيـنـ إـلـىـ بـلـادـهـمـ.ـ إـلـاـ أـنـ قـطـرـ لـيـسـ مـنـ الدـوـلـ الـمـوقـعةـ عـلـىـ اـنـفـاقـيـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ لـعـامـ 1951ـ الـخـاصـةـ بـوـضـعـ الـلـاجـئـيـنـ وـبـرـوـتـوكـولـ 1967ـ الـمـلـحقـ بـهـاـ،ـ كـمـاـ أـنـ الـحـكـوـمـةـ لـمـ تـسـنـ نـظـامـاـ لـحـمـاـيـةـ الـلـاجـئـيـنـ أـوـ مـنـهـمـ وـضـعـاـ قـانـونـيـاـ.ـ تـمـ فـيـ الـعـامـ الـمـاضـيـ مـنـعـ الـأـشـخـاصـ الـذـينـ حـاـلوـواـ دـخـولـ الـبـلـدـ بـطـرـيـقـةـ غـيرـ قـانـونـيـةـ،ـ بـمـنـ فـيـهـمـ أـشـخـاصـ مـنـ دـوـلـ مـجاـوـرـةـ سـعـواـ إـلـىـ اللـجوـءـ إـلـىـ قـطـرـ،ـ مـنـ الدـخـولـ.ـ أـمـاـ الـأـفـرـادـ الـذـينـ تـمـكـنـواـ مـنـ الـحـصـولـ عـلـىـ كـفـالـةـ مـحـلـيـةـ أـوـ وـظـيـفـةـ فـقـدـ سـمـحـ لـهـمـ بـالـدـخـولـ وـيـمـكـنـهـمـ الـبقاءـ طـالـماـ وـجـدـواـ مـنـ يـكـفـلـهـمـ.ـ إـلـاـ أـنـهـ لـمـ يـتـمـ مـنـهـمـ وـضـعـ لـاجـئـ سـيـاسـيـ.ـ وـقـدـ اـعـتـمـدـتـ عـمـلـيـةـ الدـخـولـ،ـ بـشـكـلـ عـامـ،ـ عـلـىـ الصـدـاقـةـ وـالـعـلـاقـاتـ السـيـاسـيـةـ.

وـفـرـتـ الـحـكـوـمـةـ بـشـكـلـ عـامـ حـمـاـيـةـ ضـدـ إـعادـةـ الـأـشـخـاصـ إـلـىـ دـوـلـةـ هـنـاكـ مـنـ الـأـسـبـابـ مـاـ يـدـعـوـ إـلـىـ الـاعـقـادـ بـأـنـهـمـ يـخـشـونـ الـاضـطـهـادـ فـيـهـاـ.ـ وـأـلـغـتـ الـحـكـوـمـةـ فـيـ أـيـارـ/ـأـيـمـيـوـ أـوـامـرـ إـبعـادـ شـخـصـ

صومالي الجنسية ولد في قطر إلى الصومال وهي حالة كان من الممكن اعتبارها إعادة إلى بلد ستعرض فيها حياته للخطر.

لم ترد أية تقارير تفيد بتعاون الحكومة مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة لاجئين وطالبي لجوء سياسي في البلد. وزار المفوض السامي لشؤون اللاجئين الدولة في 2 نيسان/أبريل لمناقشة التعاون. وفي أواخر تشرين الأول/اكتوبر زار ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الإقليمي ومدير العلاقات الدولية فيها البلد لتوفير تدريب على أعمال الإنقاذ والإغاثة في المناطق المتضررة من الكوارث.

الأشخاص الذين لا جنسية لهم

على الرغم من أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لم تصدر أرقاماً دقيقة، هناك ما بين حوالي 1200 و1500 شخص من "البدون" في البلد. وتتوفر الحكومة وسائل قانونية لقيام المقيمين في البلد منذ فترة طويلة بطلب الجنسية والحصول عليها؛ إلا أن ما يحدث عملياً هو أن القيود والتباين في تطبيق القانون، تحول دون حصول الأشخاص الذين لا يحملون أي جنسية من الحصول على الجنسية.

الجنسية تنتقل "عبر الدم" من خلال الأب فقط. ولا يحق للمواطنات منح جنسياتهن إلى أطفالهن حتى ولو ولد الطفل لأب وأم متزوجين وفي البلد. وكما هو حال الوافدين، واجه الأشخاص الذين لا يملكون جنسية تمييزاً ضدتهم في العمل والتعليم والإسكان والخدمات الصحية وتسجيل الزواج والمواليد وحق التقاضي أمام المحاكم وأمتلكات وأراض.

يسمح قانون الجنسية للعام 2005 للمقيمين من غير المواطنين بالتقدم بطلب الجنسية شريطة أن يكونوا قد أقاموا في البلد مدة خمسة وعشرين عاماً متواصلة، ولكن لا تمنح الجنسية إلا لخمسين شخصاً في العام، كما لم تمنح الجنسية بموجب هذا النص سوى إلى عدد قليل من الأشخاص. ورددت تقارير بصدور أوامر بإبعاد مجلحة لهؤلاء منذ أمد طويل ولاشخاص من البدون، على الرغم من بقاء عائلاتهم وصلاتهم الاقتصادية داخل الدولة.

القسم 3 احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لا ينص الدستور على حق المواطنين في تغيير حكومتهم سلبياً. ينص الدستور على أن نظام الحكم وراثي توارثه سلالة الأمير الحالي من أسرة آل ثاني. لم يتم تفيذ النص الدستوري الخاص بوجود سلطة تشريعية تتمثل في مجلس شورى يتكون من 30 عضواً منتخبًا و 15 يعينهم الأمير. وكان تأثير التقاليد القبلية البدوية ما زال قوياً، ولم تسمح الحكومة بإنشاء أحزاب سياسية أو مجموعات معارضة.

الانتخابات والمشاركة السياسية

يمارس الأمير معظم السلطات التنفيذية بما في ذلك تعيين أعضاء مجلس الوزراء. انتخب المواطنين في الأول من نيسان/أبريل الأعضاء الـ 29 في المجلس البلدي المركزي الثالث

الذي تمت فترة عمله أربعة أعوام. ولم تكشف عمليات مراقبة الانتخابات غير الرسمية التي قامت بها بعثات دبلوماسية عن وجود مخالفات واضحة في تلك الانتخابات. وشارك نحو 50% من يحق لهم التصويت فيها. يعالج المجلس القضايا المحلية مثل إصلاح الطرق والإشراف على الحدائق والساحات العامة وجمع النفايات ومشاريع الأشغال العامة. ويتعين عليه إصداء النصح لوزير الشؤون البلدية والزراعية. ولا يملك المجلس سلطة تغيير سياسة الحكومة.

ما زال تأثير الأعراف والتقاليد حول دور المرأة في المجتمع يحد من مشاركة النساء في السياسة، إلا أن بعض النساء شغلن مناصب حكومية خلال العام: وزيرة التعليم، ورئيسة لجنة الانتخابات الدائمة، ورئيسة الهيئة الوطنية للصحة، ونائبة رئيس مجلس الأعلى لشؤون الأسرة برتبة وزير، ورئيسة مجلس أمانة هيئة متاحف قطر، ورئيسة جامعة قطر. وأعيد انتخاب امرأة واحدة عضواً في المجلس البلدي المركزي.

لم يستطع نحو 75% من إجمالي السكان المشاركة في الانتخابات أو تولي مناصب عامة إذ أن هذين الحقين محصوران فقط في العائلات التي كانت موجودة في البلد قبل العام 1930. يُعتقد بأن إجمالي من يحق لهم التصويت يقل عن 50000 نسمة. هناك أيضاً قيود على المشاركة السياسية بالنسبة للمواطنين الذين سبق أن سحبوا منهم الجنسية القطرية ثم أعيدت لهم. وفقاً للقانون رقم 38 لسنة 2005 يُحرم هؤلاء من حق الترشح أو الانتخاب مدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ استعادتهم للجنسية.

الفساد الحكومي والشفافية

ينص القانون على عقوبات جنائية على الفساد الرسمي، ولم تند التقارير بوجود أية قضية فساد محددة خلال العام. ولم يكن هناك قانون يفرض على مسؤولي القطاع العام كشف ذممهم المالية.

أنشأ القرار الأميركي رقم 84 الصادر في 4 كانون الأول / ديسمبر، اللجنة الوطنية للفزاعة والشفافية. وكلفت اللجنة بتطبيق مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووضع استراتيجية وطنية لدعم الشفافية، وشن حملة توعية، والتحقيق في الشكاوى العامة، وإدارة ممتلكات الدولة، واقتراح تشريعات ذات علاقة بالموضوع، وتدريب هيئة موظفين.

لا يتتيح القانون للمواطنين الاطلاع على المعلومات الحكومية، ولم يتوفّر سوى القليل منها، وخاصة ما يتعلق بالمعلومات المالية. تنشر الحكومة قوانينها في الجريدة الرسمية، إلا أنها لم تسهل عملية الاطلاع على إحصاءات اقتصادية معينة، أو على قرارات قضائية، أو على مسودات قوانين يجري تحليلها أو تدرسها الحكومة أو مجلس الشورى. وفرت وزارة الاقتصاد وزارتا التجارة والبنك المركزي للمواطنين مواد مطبوعة تتصل بالقوانين والأنظمة، إلا أنه لم يتم القيام بذلك بشكل ثابت في بقية الدوائر الحكومية. بالرغم من وجود آلية يستطيع من خلالها الأفراد والمؤسسات الخاصة طلب هذه المعلومات من الوزارات ومجلس التخطيط الأعلى، إلا أن المعلومات الخاصة بالميزانية والإإنفاق الحكومي ومشاريع القوانين لم تكن متوفّرة بشكل عام.

القسم 4 – موقف الحكومة من إقدام هيئات دولية وغير حكومية على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

لم تكن هناك منظمات غير حكومية دولية أو قطرية أو منظمات دولية تركز على حقوق الإنسان أو القضايا الإنسانية لديها مكاتب دائمة داخل البلد، إلا اليونسكو. خلال العام، زار البلد لفترات قصيرة، ممثلون عن مركز التضامن والمعهد الوطني الديمقراطي وجمعية المحامين الأميركيين والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومركز عمان لحقوق الإنسان.

شاركت أمينة عام منظمة العفو الدولية في 28 أيار/مايو في حوار الدوحة حول التعذيب في البلد. وأشارت الأمينة العامة خلال الزيارة صراحة إلى أن كون قبيلة آل مرة لا تملك جنسية يشكل مشكلة حقوق إنسان أساسية. وأشارت بإنشاء قطر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلا أنها أشارت إلى ضرورة أن تكون اللجنة قوية ومستقلة كي تكون فعالة.

ينص القانون على حق تأسيس جمعيات ونقابات خاصة مستقلة بما فيها منظمات غير حكومية، إلا أن الحكومة لم توافق، منذ سن القانون عام 2004، إلا على طلب واحد فقط كان لتأسيس منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة. ووفقاً للقانون، لا يحق للجمعيات المحلية أو المنظمات غير الحكومية القيام بأي نشاط سياسي أو توجيه نقد إلى الحكومة. وبعكس العام الماضي، لم تكن هناك أي محاولة معروفة لتسجيل منظمة غير حكومية أجنبية في البلد. وقد حاولت منظمة غير حكومية أجنبية تسجيل نفسها فيما بين عامي 2005 و 2006، إلا أن الروتين الحكومي وافتقارها إلى كفيل ضامن شكلاً عقبة في طريق تسجيلها.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منظمة تمولها الحكومة. وقد أنشئت اللجنة بمرسوم أميري عام 2002 للتحقيق في أوضاع حقوق الإنسان في البلد وتحسينها. وتعين الحكومة جميع أعضاء اللجنة الـ 12، خمسة منهم من وزارات حكومية وسبعة من منظمات المجتمع المدني. ومنذ أيار/مايو 2006، لم تعد أصوات الأعضاء الحكوميين تحسب في عمليات التصويت على القرارات في اللجنة إلا أنهم ما زالوا يشاركون في المداولات. وأصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقريراً في أيار/مايو 2006 يسلط الضوء على عدة انتهاكات لحقوق الإنسان خلال العام 2005. ونشر التقرير في جميع الصحف المحلية، كما نشر على موقع اللجنة الإلكتروني. وعلى الرغم من أنه كان من المقصود أساساً وضع تقرير سنوي، إلا أنه لم يتم إصدار أي تقرير آخر. زارت اللجنة السجون ومرافق الاحتجاز ثمانى مرات على الأقل خلال العام للتحقيق في أوضاع المعتقلين ورفعت توصياتها الفصلية إلى وزارة الداخلية ومجلس الوزراء. إلا أنه لم يتم إطلاع الشعب على محتويات هذه التقارير.

القسم 5 – التمييز وإساءات المجتمع، والمتاجرة بالأشخاص

يحظر الدستور التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو الإعاقة. أما على أرض الواقع فقد تأثرت إجراءات الحكومة بشكل كبير بالتقاليد المحلية وكان هناك تمييز قانوني وثقافي ومؤسساتي على أساس الجنس [بين الذكور والإثاث]. لم تكن هناك تقارير عن حصول تمييز على أساس الانتماء الديني. يكفل القانون حقوقاً أقل للمقيمين من غير

الموطنين. وبالرغم من عدم وجود تقارير عن حدوث تفرقة على أساس التوجهات الجنسية إلا أن الواط يعتبر فعلاً إجرامياً يخرق أحكام القوانين الجنائية.

المرأة

وفقاً للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، وهي منظمة محلية شبه حكومية، شكل العنف المنزلي ضد النساء مشكلة. وتم إبلاغ المنظمة بما جملته 107 حالات تعسف منزلي ضد النساء خلال السنة، 82 حالة منها تتعلق باعتداءات جسدية واشتان باعتداءات جنسية وأربع حالات إيذاء نفسي. وقالت المنظمة، إن سبب ازدياد عدد البلاغات يرجع للوعي المتزايد في أوساط المجتمع، والقرار الملزم لجميع مرافق الرعاية الصحية بالإبلاغ عن أي حالة يشتبه في أنها ناتجة عن سوء معاملة، إلى جانب استخدام خط الهاتف المباشر الخاص للإبلاغ عن حالات عنف. لم تنشر الصحف أنباء عن أي اعتقالات أو أحكام بحق مواطنين في قضايا عنف منزلي، بالرغم من نشرها أنباء عن قضايا أطرافها من غير المواطنين. يجرم القانون العنف المنزلي والاغتصاب ولكنه لا يتعرض للاغتصاب الزوجي. تم نشر أنباء حالات اغتصاب بين وافدين، ولكن لم يتم الإعلان عن أي جرائم مماثلة كان مواطنون طرفاً فيها.

أنشأ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في أواخر أيلول/ سبتمبر ملجأ تحت إشراف المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة لاستقبال النساء والأطفال الذين يعانون من سوء المعاملة. ومنذ افتتاحه، استقبل الملجأ امرأتين وطفل. وقر الملجأ نصائح وإرشادات نفسية في إحدى الحالات، وقانونية في حالتين آخرتين عرضتا أمام المحكمة.

تعرض الكثير من خدامات المنازل الأجنبيات للتحرش الجنسي وسوء المعاملة. ولم يقدم معظمهن أي شكوى خوفاً من فقدان عملهن.

يسمح النظام القانوني بالرفق والتسلسل مع الرجل المدان بارتكاب "جريمة شرف" أو الاعتداء الجسmani على امرأة لما اعتبر إقداماً منها على فعل غير محترم أو سلوك منحرف. وعلى الرغم من عدم اعتبار المحكمة الجريمة جريمة شرف، إلا أنها خفت في 14 كانون الثاني/يناير الحكم الصادر عنها بالسجن ثلاث سنوات على مراهق أردني قتل شقيقته إلى عام واحد مع وقف التنفيذ مشيرة إلى عدم توفر أدلة دامغة تثبت أن الجريمة كانت جريمة قتل مع سبق الإصرار والتعمد. وقررت المحكمة الابتدائية أنه لا يمكن اعتبار القضية جريمة شرف لأن تقرير تشريح الجثة أثبت أن الضحية ما زالت بكرة.

الدعارة غير مشروعة، وقد اعتبرتها الحكومة مشكلة في العام الماضي. وأفاد مسؤولون حكوميون بازدياد القضايا التي تتعلق بالدعارة.

يحظر القانون التحرش الجنسي أيضاً ويعاقب عليه بالسجن و/أو الغرامات. لم تتوفر أي معلومات جديدة تتعلق بملاحقات قضائية ذات علاقة حتى نهاية العام.

حدّت التقاليد وتفسير أحكام الشريعة من نشاطات النساء. التزمت الحكومة بالتفسير القائل إن من حق المسلمين التقليدي أن يرثوا أزواجاً لهم/زوجاتهم المسلمين. أما غير المسلمين من الأزواج (ما يعني في جميع الأحيان الزوجات غير المسلمات) نظراً لكون المرأة المسلمة لا تستطيع قانونياً الزواج من رجل غير مسلم) فلا حق لهن في الإرث إلا إذا أوصى الزوج لهن

رسمياً بحصة (يمكن أن تصل إلى ثلث مجمل الميراث) من تركتهم. وبالمثل، لا يرث الزوج المسلم بشكل تلقائي ممتلكات زوجته غير المسلمة. يحق للنساء المسلمات أن يرثن أزواجهن. قيمة ما ترث النساء يعتمد على قرابتهم من المتوفى، إلا أنه في حالة الأشقاء، ترث شقيقة المتوفى نصف ما يرثه شقيقه فقط.

في حالات الطلاق، يبقى الأطفال الصغار عادة مع الأم بغض النظر عن دينها، ما لم يثبت بأنها غير صالحة لرعايتها. بناءً على قانون الأحوال الشخصية لعام ألفين وستة ، رفع سن حضانة الأم للأطفال في حالة الطلاق إلى 13 سنة بالنسبة للأولاد الذكور و 15 سنة للبنات. يمكن للمحكمة في حالات معينة أن تمدد سن حضانة الأم لأبنائها إلى 15 بالنسبة إلى الذكور والى أن تتزوج البنات. واستثناءً من ذلك، يظل الطفل المعاق في حضانة والدته دون تحديد العمر.

وفقاً لقانون إسكان حكومي جديد أقر خلال العام، يحق للمواطنة المتزوجة من رجل غير مواطن يقيم في الدولة منذ خمس سنوات الاستفادة من نظام الإسكان الحكومي. كما تستفيد من القانون النساء الأرامل والمطلقات إذا كان لديهن أطفال ولم يرثن متزلاً من زوجهن المتوفى. ويمكن للرجال والنساء غير المتزوجين الاستفادة من هذا القانون، إذا كانوا يعيشون والديهم أو أشقاءهم أو شقيقاتهم أو كان عمرهم يتجاوز 35. عملياً، يبدو أنه تم تطبيق هذا القانون بشكل منصف.

تستطيع النساء حضور جلسات المحاكم، ويمكن أن يمثلن أنفسهن، ولكنهن كن ممثلات عادة من قبل أقاربهن الرجال. تعادل شهادة امرأتين، شهادة رجل واحد، إلا أن المحاكم عادة ما تتعامل مع هذا الأمر وفقاً لكل حالة. لا تطالب المرأة غير المسلمة باعتناق الإسلام عند زواجهما من مسلم، إلا أن الكثيرات منهن يتخذن ذلك القرار بأنفسهن طوعياً. الأطفال الذين يولدون لأب مسلم يعتبرون مسلمين.

وفقاً لأحدث إحصاء حكومي هو الذي أجري عام 2004، تشكل النساء 3.6% من مجمل القوة العاملة و 30.6% من مجمل المواطنين العاملين، وتعمل النساء القطريات كأساتذة جامعات ومدرسات في المدارس الحكومية وشرطيات. كما عملت النساء في الدوائر الحكومية وفي قطاعي التعليم والصحة والقطاع الخاص. نالت النساء أجراً متساوياً مع أجر الرجل الذي يقوم بنفس العمل، إلا أنهن لا يتلقين في الكثير من الحالات علاوات متساوية، وهي العلاوات التي تغطي عادة تكاليف النقل والسكن.

رغم أن النساء فوق سن 30 يستطيعن السفر إلى الخارج لوحدهن وفقاً للقانون، إلا أن التقاليد والضغوط الاجتماعية جعلت الكثيرات منهن يصطحبن رجالاً في أسفارهن. وقال أصحاب فنادق إن سياسة الحكومة تحظر على النساء حجز غرف في فنادق محلية.

يسعى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وهو دائرة حكومية، إلى تحسين وضع المرأة والأسرة في القانون المدني والشرعي. ساهم المجلس في العديد من المؤتمرات القومية والدولية والدراسات والتقارير الخاصة بوضع النساء في البلد. وقام المجلس بدورة مكملة في سن تشريعات تتعلق بالنساء والطفل. وأقام المجلس في 25 و 26 تشرين الثاني / نوفمبر ورشة عمل حول مكافحة العنف ضد النساء، وهو موضوع كان يعتبر في السابق من المحرمات. وتركز النقاش على أول دراسة من نوعها في تاريخ البلد، "العنف ضد النساء في المجتمع القطري".

الطفل

تلتزم الحكومة برفاهة أطفال المواطنين. وفرت الحكومة نظاماً تعليمياً حكومياً مجانياً ممولاً بشكل جيد (من المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الجامعية) مع برنامج منكامل للرعاية الصحية. التعليم إجباري لجميع الأحداث المواطنين حتى سن 15، كما أن التعليم الابتدائي (بوازي مستوى الصف التاسع) مجاني لجميع أطفال المواطنين وغير المواطنين، الذين يعمل أولياء أمورهم في القطاع الحكومي. بشكل عام، لم يكن هناك فرق في ارتياح المدارس بين الإناث والذكور في المراحل الابتدائية والثانوية وما بعد الثانوية.

كانت الرعاية الصحية للأطفال غير المواطنين محدودة. تتسبّب النقص في خدمات التعليم الابتدائي والرعاية الصحية للأطفال غير المواطنين صعوبات لجزء كبير من الوافدين الأجانب المقيمين في البلد. تم تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى الذكور والإثاث من المواطنين بشكل متباين.

لم يكن هناك نمط اجتماعي لتشغيل الأطفال أو إساءة معاملتهم. وجدت حالات معزولة للأطفال تم استخدامهم من قبل عائلاتهم أو من مجموعات منظمة للتسلّول، خاصة أثناء المناسبات الدينية. كانت هناك أيضاً حالات لأحداث تعرضوا لهنّاك أنواع العنف الأسري والاعتداءات الجسمانية والجنسية. أفادت المؤسسة القطرية لحماية النساء والأطفال، بتبيّنها عن 29 قضية تتعلّق بسوء معاملة أحداث (14 صبياً و15 بنّاً) خلال العام. كان بين تلك الحالات، 15 حالة تتعلّق بإيذاء جسيدي و8 بإيذاء نفسي و4 بإيذاء جنسي.

أنشأت المؤسسة القطرية لحماية النساء والأطفال خطّا هاتفيّا مباشراً يسمى "الخط الصديق" مخصصاً لاستخدام الأحداث وقادت بحملات توعية بحقوق الطفل. أتاح هذا الخط لكل من الأطفال المواطنين وأطفال المقيمين من غير المواطنين الاتصال عبره لتوجيهه الأسئلة والتعبير عن بواعث قلقهم التي تراوح ما بين المدرسة والصحة والمشاكل النفسية والتحرش الجنسي. تم تشغيل هذا الخط بالتزامن مع الخط الساخن المخصص لتلقّي بلاغات سوء المعاملة الأسرية. ليست هناك إحصائيات حول استخدام هذا الخط.

المتاجرة بالأشخاص

ليس هناك قانون خاص مناهض للمتاجرة بالأشخاص. وعلاوة على ذلك، فإن أحكام قانون الكفالة للعمال الأجانب خلقت ظروف يمكن أن تؤدي إلى العمالة القسرية والأوضاع الشبيهة بالاسترقاق. وعلى الرغم من أن القانون يجرم الاستعباد والعمل القسري والإجبار على البغاء، إلا أنه لم تحدث أي حالة مقاضاة أثناء العام.

أشار مقرر الأمم المتحدة الخاص بشؤون الاتجار بالبشر في 25 نيسان / ابريل إلى أن قطر تشكل بلد مقصد، وفي بعض الأحيان نقطة عبور، للمتاجرة بالعمال المهاجرين، بشكل أساسى لإكراههم على العمل القسري، بما في ذلك في مزارع الإبل واستغلالهم جنسياً. وانتقد مقرر الأمم المتحدة الخاص نظام الكفالة باعتباره ترتيب غير عادل يؤدي إلى زيادة ضعف موقف العمال المهاجرين إزاء كفالتهم لأنه يجعلهم معتمدين عليهم، ويعزز بالتالي الطلب على الاتجار بالبشر. كما أعرب مقرر الأمم المتحدة الخاص عن القلق لكون قانون العمل يستثنى

العمالة المنزلية الأجنبية من إجراءات الحماية التي يتضمنها ويضعهم عملياً في وضع يتم تنظيم ظروف عملهم فيه على أساس أنها مسائل خاصة.

تعتبر قطر نقطة مقصد نهائية للرجال والنساء الذين يتم الاتجار بهم لأهداف العمالة القسرية، وإلى حد أقل، للاستغلال في تجارة الجنس. يسافر رجال ونساء من إفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط طوعياً إلى قطر للعمل كعمال أو خدم منازل إلا أنهم يواجهون في الكثير من الأحيان بعد ذلك أوضاعاً من العمالة القسرية والاستغلال الجسدي والجنسى. وردت تقارير خلال العام بأنه تم إجبار أشخاص من الهند ونيبال، وظفوا على أساس أنهم سيعملون في قطر كخدم منازل، على العمل في مزارع في المملكة العربية السعودية.

كان البلد نقطة مقصد نهائي لبعض الفتيات والنساء اللواتي قدمن بصورة طوعية للعمل في الفنادق والمcafes والمطاعم إلا أنه تم إجبارهن على ممارسة البغاء. في معظم الأحيان، لم تحاكم الضحايا على ممارسة البغاء، وإنما صدر أمر بإعاد بحقهن وأرسلن إلى مركز حجز الإبعاد. كما قصدت نساء وفتيات البلد للعمل كخدمات منازل حيث أصبحن عرضة للاستغلال الجنسي والبدني وأعمال السخرة المنزلية ولا تشملهن حماية قانون العمل. وأفادت السفارة الهندية بأن 236 خادمة أجبرن على العمل وفق تلك الظروف.

أوجدت القوانين التي تحكم كفالة العمال الوافدين أوضاعاً تشكل عمالة قسرية أو استرقاقاً. فقد نص القانون على أنه لا يسمح للعامل الأجنبي بمغادرة البلد من دون تصريح خروج موقع من الكفيل ولا يسمح له بتغيير عمله بدون موافقة خطية موقعة من الكفيل الحالي بإخلاء سبيله. إن اعتماد العمال الأجانب على كفلائهم للحصول على حق الإقامة وتغيير العمل والسفر إلى خارج البلد يجعلهم عرضة لسوء المعاملة والاعتقال. أرهب بعض الكفلاء العمال الأجانب وأجبروهم على العمل فترات أطول، وخفضوا رواتبهم أو امتنعوا عن دفعها، كما قاموا عادة باحتجاز جوازات سفرهم وعدم الحصول على تصاريح إقامة لهم أو عدم تجديد التصاريح لدى انتهاء فترتها.

اعتقلت السلطات خلال العام عملاً لا يملكون تصاريح إقامة وانتهى الأمر بهم إلى مركز حجز الإبعاد. بلغ عدد المحتجزين الذين ينتظرون إبعادهم في أي يوم من أيام العام ما بين 1100 - 1500 عامل.

المتاجرون الرئيسيون بالبشر كانوا أصحاب أعمال ومتعاقدين ووكالات توظيف. وصل معظم الضحايا إلى البلد بشكل قانوني من خلال وكالات توظيف في دولهم، ولكنهم واجهوا بعد ذلك ظروف عمل إجباري ومتاجرة بهم بعد وصولهم إلى البلد. بعض العمال تعاقدوا للعمل في البلد، إلا أن المتعاقدين معهم تخلوا عنهم لدى وصولهم، أو تخلى عنهم صاحب العمل بعد استكمال العمل، مما جعلهم حتى أكثر عرضة للاتجار بهم.

يواجه مخالفو القانون الذي يحظر استخدام الأطفال في سباق الهجن، عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى ستة أشهر أو غرامة قدرها 3000 ريال (\$ 825 تقريباً). وفي حالة تشغيل القاصرين، فإن العقوبة تصل إلى 3 سنوات أو غرامة قدرها 10000 ريال (حوالي \$ 2700). لم يتم الإبلاغ عن أية قضايا من هذا النوع، كما لم تكن هناك ملاحقة قضائية تتعلق بمثل تلك القضايا بموجب هذا القانون.

يمكن محاكمة الذين يتأخرون بالبشر استناداً إلى النصوص التي تتعلق بالعملة القسرية أو الاسترقاق في قانون العقوبات لعام 2004، الذي يحظر العمالة القسرية أو الإجبارية ويفرض عقوبات تصل إلى السجن سبع سنوات وغرامة لا تزيد عن عشرة آلاف ريال قطري (\$2750). كما يتناول القانون الجنائي الجرائم التي تنتهك حرية الإنسان وحرمة البشر (جريمة الاختطاف)، ويفرض عقوبة على ذلك السجن لمدة لا تزيد عن عشر سنوات.

ينص قانون غسل الأموال بشكل صريح محدد، على أن التعامل بأموال متحصلة من الاتجار بالنساء والأطفال، يشكل جريمة غسل أموال. ورغم أن قانون العمل لعام 2005، يوسع بعض حقوق العمال، إلا أنه لا يشمل العمالة المنزلية.

لم يكن هناك ملاحقة قضائية خلال العام لأصحاب عمل أو وكالات توظيف فيما يتعلق بمكافحة الاتجار أو أية قضية ذات علاقة، ولم يكن هناك أي مؤشر على أن الحكومة ساعدت في تحقيقات دولية أو سلمت مواطنين متهمين بالاتجار بالبشر في دول أخرى.

في حين أنه لم تتوفر أدلة حول وجود تورط مؤسسات حكومية أو موظفين حكوميين، إلا أنه ربما كان بعضهم يملك أو يدير شركات تخضعموظفيها إلى ظروف عمل إجباري.

استمرت جهود البلد في مكافحة الاتجار بالبشر خلال العام. وقامت لجنة حكومية بزيارات إلى مضمار سباقات الهجن للتأكد من الالتزام بالحظر الذي فرضته الحكومة على استخدام الأطفال في سباق الهجن. واستمرت أجهزة الشرطة في تضمين منهاج تدريب عناصرها الأساسية تدريبياً على مكافحة الاتجار بالبشر. وسلطت حملة إعلامية الضوء على مسؤوليات الكفالة والموارد المتوفرة للضحايا. وعقدت خلال العام، عدة ندوات ومؤتمرات لتسليط الضوء على مشكلة العمال المهاجرين في قطر، والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

في عام 2005، تم إنشاء "إدارة حقوق الإنسان" في وزارة الداخلية لتلقي شكاوى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والاتجار بالبشر ومعالجتها. لم يفدهم بورود أي قضية إليه خلال العام.

في عام 2005، افتتحت الحكومة الدار القطرية للإيواء والرعاية الإنسانية لاستقبال ضحايا الاتجار بالبشر بغرض إيواء خدامات المنازل اللواتي أسيئت معاملتهن إلى جانب عمال آخرين وأطفال. تشرف إدارة مكتب المنسق الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر على الدار، ولم يعد يشترط إحالة الشرطة أو الإدارات الحكومية المختصة للضحايا. وبحسب سياسة الحكومة، لا يمكن للدار اعتبار أي شخص يواجه مخالفات جنائية أو تتعلق بالهجرة، أي الفرار سراً والاختفاء، ضحية، ولن يتلقى مساعدة. وتقييد هذه السياسة فعالية الدار إلى حد كبير جداً.

بالرغم من أن الحكومة حددت وكالات مختلفة لتنفيذ إصلاحات لمكافحة الاتجار بالبشر، إلا أنها لم تقم برصد تلك الجهود بشكل منتظم.

ينص القانون على تخصيص موارد للأشخاص المعوقين، ويحظر التمييز ضدهم. وتبث الحكومة في الشكاوى الواردة من مثل هؤلاء الأفراد ومن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتفرض الإذعان للقانون. ينص القانون على تخصيص 2% من جميع الوظائف في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة للمعوقين. كما ألزمت المؤسسات والشركات الخاصة التي تعمل فيها خمسة وعشرون موظفاً أو أكثر بتشغيل معوقين. وفرضت غرامات مالية على أصحاب العمل الذين يخالفون هذا القانون. لم يتم التبليغ عن أي حالة خلال العام.

أشارت الشيحة حصة بنت خليفة بن أحمد آل ثاني، مقرر الأمم المتحدة الخاص لشؤون المعوقين، وهي مواطنة قطرية، في 20 تشرين الأول / أكتوبر إلى أن المدارس الحكومية في قطر توفر ما نسبته 21% فقط من الخدمات الازمة للطلاب المعوقين، بينما وفرت المدارس الخاصة والمستقلة بشكل عام 68% من تلك الخدمات، وذلك بحسب إحصائية حديثة. وأشارت الشيحة حصة إلى أن هناك ثلاثة أماكن عامة فقط في قطر تستوفي المعايير المطلوبة لتنمية المعوقين من استخدامها، وأن المباني الجديدة لا تأخذ تلك الاحتياجات بالحسبان.

قالت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إنه حدث حالات انتهاك للقانون فيما يخص تشغيل المعوقين في وزارة الشؤون البلدية والزراعة خلال العام 2005، تم فيها نقل عدد من هؤلاء الموظفين من أعمالهم بسبب تصنيفهم كأفراد معوقين. بالرغم من إبلاغ الجهات المختصة بهذا الأمر، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء بهذا الخصوص. كان المجلس الأعلى لشؤون الأسرة الجهة المكلفة ضمان التقيد بالحقوق والأحكام الواردة في القانون؛ إلا أنه لم يتم فرض الإذعان بشكل فعال.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

مارست الحكومة تمييزاً، على أساس الجنسية في مجالات العمل والتعليم والسكن والخدمات الصحية. لم يتلق الأجانب المقيمين نفس المنافع التي يتلقاها المواطنين. فقد فرض عليهم دفع رسوم تصريح الإقامة وتکاليف الرعاية الصحية والكهرباء والماء والتعليم (وهي خدمات تقدم للمواطنين مجاناً). لم يكن بإمكان الأجانب بشكل عام تملك العقارات، إلا أن القانون يسمح بمتلك العقارات في ثلاثة مناطق حددها القانون. أكبر الجاليات الأجنبية في البلد هي الهندية، النيبالية، السريلانكية، والوافدين العرب، الفلبيني، البنغالية، الإيرانية، الباكستانية، والأندونيسية. في القطاع الخاص، احتل إيرانيون بعض أرفع المناصب.

بالرغم من ولادتهم ونشأتهم ودراستهم في البلد، إلا أن القانون لا يكفل للمقيمين الأجانب والبدون حقوقاً أكثر من تلك التي يكفلها للعمال الأجانب. وقد تم التمييز ضدهم في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والعمل والتقليل.

أعمال إساءة وتمييز أخرى مارسها المجتمع

يحظر القانون العلاقات المثلية بالنسبة للجنسين. تتراوح عقوبة البالغين على ارتكاب هذا الفعل ما بين السجن سبع سنوات إلى السجن خمسة عشر عاماً. وكانت هناك خلال العام ثلاث قضايا على الأقل أمام المحاكم. وبحلول نهاية العام، كان الحكم في قضية عام 2006 المتعلقة ب الرجل قطري ووافد آسيوي ما زال غير معروف.

أفادت تقارير بحدوث تمييز ضد المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة إذا كانوا مواطنين أو كانوا في البلد مدة خمس سنوات بموجب تصريح إقامة قانوني. وكان يتم عادة إبلاغ إدارة الصحة الوقائية عن مثل هؤلاء المرضى، من أجل حفظ سجلات إحصائية عن مدى انتشار الأمراض المعدية وتقديم العلاج المناسب. وقد تم ترحيل الأجانب المصابين بهذا المرض إلى بلدانهم الأصلية، أما المواطنين المصابون بفيروس نقص المناعة المكتسبة فقد وضعوا في حجر صحي وقدم لهم العلاج. وقالت الهيئة الوطنية للصحة في 1 كانون الأول/ديسمبر، إنه تم اكتشاف ما مجموعه 228 حالة إصابة بنقص المناعة المكتسبة/الإيدز في قطر. وأكثر من نصف المصابين هم مواطنون ضمن الفئة العمرية ما بين 18-35 سنة. ويبلغ عن حوالي 10 حالات كل عام.

القسم 6 - حقوق العمال

أ. حق تكوين النقابات والانتساب إليها

ينص قانون والأنظمة النافذة المرتبطة به على حق العمال المواطنين الذين يبلغون 18 عاماً فما فوق، العاملين في الشركات والمؤسسات الخاصة التي لا يقل عدد عمالها من المواطنين عن مئة شخص، بتكوين لجان والانتساب إليها. أما عملياً، فيجعل القانون تشكيل الإتحاد العمالي صعباً. لم يسمح للعمال الأجانب بتكوين لجان عمالية، ويمكن لهم أن يكونوا أعضاء فقط في اللجان المشتركة المكونة من الإدارة والعمال. لا يسمح للعاملين في القطاع الحكومي بالانضمام إلى الاتحادات العمالية. يسمح القانون والأنظمة النافذة بوجود اتحاد عمالي عام واحد هو "الاتحاد العام لعمال قطر" (يتكون من اللجان العامة لعمال المهنة أو الصناعة الواحدة، التي تتكون بدورها من لجان العمل في الشركات المختلفة كل بمفردها) ويمنع الارتباط بجماعات خارج البلد. لم تكن هناك لجان عمال، أو لجان عمال-إدارة مشتركة، أو لجان عامة، أو اتحاد عام لعمال قطر.

ب. حق التنظيم والتفاوض الجماعي

لم يكن هناك أي إتحادات عمالية خلال العام. بموجب قانون العمل، يحق للعمال التفاوض بشكل جماعي وتوفيق اتفاقيات جماعية، أي اتفاقيات يتم التوصل إليها بين أصحاب العمل والعمال بخصوص القضايا المتعلقة بالعمل. إلا أن هذا الحق قيده سيطرة الحكومة على القوانين والأنظمة المتعلقة بعملية التفاوض والاتفاق. لم تتم ممارسة حق التفاوض الجماعي بشكل حر، ولا يوجد عمال بموجب عقود تفاوض جماعية. يمنح القانون العمال حق الإضراب أيضاً، ولكن الشروط التي وضعها القانون تجعل إمكانية القيام بالإضراب صعبة جداً. وبالرغم من ذلك، نفذ العمال الأجانب عشر إضرابات على الأقل خلال العام سعياً لتحقيق قيام أصحاب العمل بإنصافهم وتحسين أوضاع عملهم. وفي معظم الحالات، تم ترحيل منظمي الإضرابات بسرعة.

يحظر الإضراب على موظفي الحكومة وخدم المنازل والعمالين في قطاع المرافق العامة والصحة والأمن. إلا أنه يحق لهم الطلب بشكل قانوني عقد اجتماع عام؛ غير أن التقارير لم تقد بحدوث ذلك خلال العام. يحدد أصحاب العمل في القطاع الخاص رواتب عمالهم بشكل مستقل، من دون تدخل من الحكومة. فصلت المحاكم المحلية في النزاعات بين العمال وأصحاب العمل؛ إلا أن العمال الأجانب تحاشوا لفت الأنظار إلى مشاكلهم مع أرباب عملهم

خوفاً من الانتقام منهم وإبعادهم. ووفقاً لسفارات العمال الوافدين والعمال المؤقتين، كان ينظر إلى إدارة العمل على نطاق واسع بأنها كانت موضوعية، ضمن نطاق الصالحيات الضيقية الممنوعة لها، عند معالجتها لمشاكل عدم دفع أجور العمال. أفادت إدارة العمل بأنها حلت 80% من النزاعات العمالية المعرفة إليها بصورة ودية بين الطرفين مع إحالة نسبة ضئيلة إلى محاكم العمل للبت فيها.

وأنشأت الحكومة في 2006 قسماً جديداً لعلاقات العمال بهدف تعزيز تطبيق القوانين المتعلقة بالتفاوض الجماعي والإشراف على علاقات العمال. وزاد قسم التفتيش العمالي خلال العام عدد موظفيه إلى 50 موظفاً على الأقل وقام بتدريب المفتشين الذين منحوا سلطة فرض تنفيذ القانون.

لا توجد مناطق للتعامل مع الصادرات.

ج حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون العمل القسري والإجباري، بما في ذلك بالنسبة للأطفال، إلا أنه وردت تقارير بحدوث مثل تلك الممارسات، ولم تقم الحكومة بفرض بتطبيق القانون. وتم تشغيل عمال أجانب في الكثير من الحالات وفق ظروف شكلت عمالة قسرية. ووفقاً للأرقام الحكومية، فإن أكثر من 85% من اليد العاملة، هم عمال أجانب يعتمدون بشكل كامل على كفيتهم للحصول على حق الإقامة، مما جعلهم معرضين لإساءة معاملتهم. فعلى سبيل المثال، تشرط موافقة الكفيل قبل إصدار تصريح إلى أي عامل أجنبي يريد مغادرة البلد. امتنع بعض أصحاب العمل عن مثل هذه الموافقة، بشكل مؤقت، لإجبار العمال الأجانب على العمل لفترات أطول مما يرغبون. كان العمال غير المهرة وخدم المنازل عرضة، بشكل خاص، لعدم دفع الأجر لهم أو تأخير دفعها. وكانت هناك خلال العام حالات إجبار أطفال على العمل.

د - حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن الاستخدام

يحظر القانون عمالة الأطفال القسرية أو الإجبارية، وقد قامت الحكومة بشكل عام بفرض تطبيق هذا الحظر بالنسبة للأحداث المواطنين، إلا أنه كانت هناك بعض حالات تشغيل الأطفال. حدد قانون العمل السن الأدنى للعمل بستة عشر عاماً. نص القانون على أن القاصرين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-18 يمكن تشغيلهم بموافقة والدهم، أوولي أمرهم، وقد عمل بعض الأحداث في محلات صغيرة تمتلكها عائلاتهم، مثل الحوانيت الصغيرة أو كتبة في مكاتب. لا يجوز تشغيل القاصر أكثر من ست ساعات في اليوم، أو أكثر من ست وثلاثين ساعة في الأسبوع. ويجب على أصحاب العمل تزويد إدارة العمل بأسماء ووظائف العمال القصر والحصول على موافقة وزارة التربية لتشغيلهم. يمكن لإدارة العمل منع تشغيل القصر في الأعمال التي ترى أنها تشكل خطراً على صحة أو سلامة أو أخلاقيات الأحداث.

يمكن الحكم على مخالف حظر استخدام الأحداث في سباق الهجن بالسجن ستة أشهر، أو بدفع غرامة قيمتها 3000 ريال قطري (\$825). وفي الحالات التي تتعلق بتشغيل القصر الذين لم يبلغوا سن الرشد، فإن العقوبة هي السجن 3 سنوات أو دفع غرامة مقدارها 10000 ريال

قطري (\$2700). لم يتم النظر في المحاكم أو التحقيق في أي قضية خلال العام بموجب هذا القانون.

هـ- ظروف العمل المقبولة

بالرغم من أن قانون العمل يمنح الأمير سلطة وضع حد أدنى للأجور، إلا أنه لم يفعل ذلك. لم يوفر معدل أجر العمال غير المواطنين مستوى حياة كريمة للعامل وأسرته. يحدد القانون ساعات العمل الأسبوعية بثماني وأربعين ساعة مع عطلة أسبوعية مدتها 24 ساعة، رغم أن معظم الدوائر الحكومية اتبعت نظام ست وثلاثين ساعة عمل في الأسبوع. الموظفون الذين عملوا أكثر من 48 ساعة في الأسبوع أو 36 ساعة في الأسبوع خلال شهر رمضان، استحقوا أجورا إضافية. التزمت الدوائر الحكومية وكبرى الشركات الخاصة بنص القانون، ولكن لوحظ أن ذلك لم يُتبع في الكثير من الأحيان فيما يخص العمال غير المهرة وخدمات المنازل والعمالين مع الأفراد، الذين كان معظمهم من الأجانب. وقد عمل الكثير من مثل هؤلاء العمال في معظم الأحيان 7 أيام في الأسبوع، وأكثر من 12 ساعة في اليوم، دون منهم سوى أيام عطل قليلة جداً، هذا إن منحوا أيام عطل. كما أنهم لم يتلقوا أجورا على العمل الإضافي، ولم تتوفر لديهم وسائل فعالة يعتمدونها لإنصافهم.

استمر تقييد حقوق العمال الأجانب بشكل كبير. أساء بعض أصحاب العمل، معاملة خادماتهم الأجنبيات، وخاصة القوامات من جنوب آسيا واندونيسيا والفلبين. وكانت إساءة المعاملة عادة هي عدم دفع الأجور أو تأخير دفعها، وفي بعض الحالات الاغتصاب والإيذاء الجسدي. وفرت بعض السفارات الأجنبية ملاجئ مؤقتة لمدة 48 ساعة لرعاياها الذين فروا من كفالتهم نتيجة سوء المعاملة أو النزاعات قبل إحالة القضية إلى مسئولي الحكومة المحليين. ووفقا لإفاده السفارات، تم حل معظم هذه القضايا خلال 48 ساعة. أما تلك القضايا التي لم يتم حلها خلال 48 ساعة فقد تم تحويلها إلى إدارة الأدلة والمعلومات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية، لفترة أقصاها 7 أيام. وتمت إحالة القضايا التي لم يتم حلها خلال سبعة أيام إلى المحاكم العمالية، وهي دوائر خاصة داخل المحكمة الابتدائية المدنية.

تلقت سفارات الفلبين واندونيسيا وسريلانكا مجتمعة ما يفوق 15000 شكوى من عمال وعاملات ادعوا أنهم تعرضوا لسوء المعاملة على يد أصحاب عملهم. أفادت السفارة النيبالية بأنها تلقت ما بين 10-11 شكوى يوميا، بينما أفادت السفارة السريلانكية بتلقي ما بين 50-60 شكوى يوميا. ومن الأمور التي اشتكى العمال منها التحرش الجنسي وتأخير أو عدم دفع الأجر والعمل القسري وتغيير العقد واحتجاز جواز السفر وسوء المسكن وعدم السماح بالسفر والتعذيب الجسدي والإلزام في العمل والحبس وسوء المعاملة. ولم تقدم الخدمات اللاتي تعرضن لسوء المعاملة عادة أي شكوى خوفاً من فقدان وظائفهن. ووفقا للسفارة الهندية، توفي 208 شخصاً من مواطنيها البالغ عددهم 313000 ألف نسمة في قطر خلال العام، من بينهم 17 اعتبرت وفاتهم حالة انتحار. ومن بين الوفيات الـ 208، توفي 113 نتيجة ذبحة صدرية، 8 منهم أعمارهم تقل عن 30 سنة. ووفقا للسفارة النيبالية، توفي خلال العام 158 شخصاً من إجمالي رعاياها البالغ عددهم 266000 في قطر. توفي 107 منهم نتيجة نوبة قلبية، و22 نتيجة حوادث ترتبط بالعمل، و8 نتيجة الانتحار. وأعربت جماعات الدعم المحلية عن اعتقادها أن السلطات المحلية أفادت بأن سبب الوفاة هو الإصابة بنوبة قلبية للتغطية على حوادث الموت المرتبطة بمكان العمل.

سنت الحكومة أنظمة وقوانين تتعلق بسلامة العامل وصحته، الا أن التطبيق، وهو من مسؤولية وزارة الطاقة والصناعة ووزارة الصحة العامة وإدارة العمل كان، رغم تحسنه، متفاوتاً وغير منظم بسبب التدريب غير الكافي وقلة عدد الموظفين. زار ممثلو سفارات أجنبية في الدولة مجموعات العمال السكنية، ووجدوا أن معظم العمال غير المهرة يسكنون في مساكن ضيقة وقدرة تحفها المخاطر وغالباً ما يفتقرون إلى المياه الجارية وإلى التيار الكهربائي والطعام الملائم. وقام مفتشو إدارة العمل بعدد محدود من الزيارات العشوائية إلى مجموعات سكن العمال، وقاموا لدى اكتشاف أن مستواها أقل من الحد الأدنى، بتوجيهه انذارات للقائمين عليها، وبعدها أصبح الالتزام بالمعايير إجبارياً. ولم تتوفر احصائيات حول عدد زيارات التفتيش، الا أن الملحقين العماليين الأجانب في السفارات أفادوا بأن معظم مجموعات العمال في الدولة ما زالت أقل مستوى بكثير من معايير الحد الأدنى.

في نيسان/ ابريل 2006، ذكر أن اثنين من عمال البناء الأجانب توفيا بسبب تعرضهما لغازات سامة في مجمع سكني في رأس لفان. شارك نحو ألف عامل في احتجاجات عنيفة على ذلك وتم اعتقال منظمي الاحتجاج وإبعادهم عن البلد. ونظراً لكون الحادث اعتبر مسألة تتعلق بأمن الدولة بسبب وجود منشآت البترول والغاز هناك، منعت السلطات الأمنية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من القيام بزيارة تفتيشية إلى المجمع بعد الحادث للمساعدة في ضمان احترام قوانين صحة العمال وسلامتهم هناك. ولهذا السبب، لم يتم توثيق مدى الالتزام بمعايير السلامة.

أشرفت دائرة السلامة العامة على الأوضاع وعلى التدريب على السلامة، كما أن شركة قطر للبترول، التي تملكها الدولة، معاييرها واجراءاتها الخاصة بالسلامة. حددت الأنظمة الاعاقات الجزئية والدائمة التي يمكن التعويض عنها، وبعضها يرتبط بالتعامل مع الكيماويات والمنتجات البترولية أو إصابات أثناء القيام بأعمال البناء. ولا ينص القانون على معدلات محددة للتعويض في مثل هذه الحالات. وفرت الحكومة العلاج الطبي المجاني للعمال الذين أصيبوا بأمراض أو إصابات تتعلق بالعمل.

يمكن للعمال الأجانب دخول البلد بتأشيرة زيارة، إلا أنه يتطلب وجود كفيل لتحويل تأشيرة الزيارة هذه إلى تأشيرة عمل، كما أن على العامل الحصول على موافقة كفيله حتى يستطيع مغادرة البلد. عاقبت الحكومة عدداً صغيراً من الكفالة الأفراد وأرباب العمل الذين خالفوا بشكل صارخ قوانين الإقامة والكفالة بمنعهم من استقدام عمال جديدة إلى أن يقوموا بتصحيح وضعهم.

لا ينص القانون بشكل محدد على حق العمال في النأي بأنفسهم عن مكان العمل إن كانت الظروف خطيرة، وقد تردد العمال في أحيان كثيرة في القيام بذلك خوفاً من فصلهم عن العمل. ينص القانون على حق أي عامل في البحث عن مخرج قانوني من ظروف العمل الشاقة. إلا أن سعي العامل لهذا المخرج يعرضه إلى الابعاد، ولا توجد تقارير عن عمال سعوا لمثل هذا المخرج خلال العام.